«الأنباء» تنشر 3 سيناريوهات حكومية لحركة أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد

الاقتصاد الكويتي انتعاش وفائض بالمدى القصير.. وعجز بالمستقبل

- استدامة نمو الاقتصاد لا يمكن تحقيقها إلا بتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط
- القطاع غير النفطي يحقق نمواً ولكن لا يعتمد عليه في حال انهيار أسعار النفط
- ضرورة وضع سياسات جادة لتطوير القطاع الزراعي والصحي والسياحي والتعليمي
- ضرورة إشراك القطاع الخاص ليكون له دور فعال في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني

أحمد مغربي ـ علي إبراهيم

خلص تقرير حكومي حول سيناريوهات تغيرات أسعار النفط المستقبلي، وتأثيرها على أداء الاقتصاد الكويتي، إلى أن استدامة نمو الاقتصاد لا يمكن ان تكون إلا من خلال تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف الجهود الوطنية بكل نطاقاتها.

وأظهر التقرير، الذي حصلت عليه «الأنباء»، أنه في جميع الأحوال وبمجرد انخفاض اسعار النفط على المدى المتوسط فقد يتأثر الاقتصاد بصورة واضحة، مبينا بذلك ضعفه من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وعند ملاحظة مدى تأثر القطاع غير النفطي نجد أنه يحقق نموا ولكن لا يرقى الى المستوى المطلوب نحو الاعتماد عليه في حال انهارت اسواق النفط العالمية.

وزاد التقرير أن هذا الأمر يتطلب ضرورة الاستغلال الأمثل لارتفاع أسعار النفط العالمية في الوقت الراهن وتوجيه الإيرادات نحو تنويع مصادر الدخل في جميع قطاعات الدولة المتنوعة، ووضع سياسات جادة في تطوير القطاع الزراعي والصناعي والصحي والسياحي والتعليمي وغيره، واجتثاث الفساد بشتى انواعه، لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي للكويت.

ووفقا للتقرير الذي ارتكز على استخدام نموذج الاقتصاد الكلي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تمت نمذجة توقعات ارتفاع اسعار النفط العالمية لعام 2022 ليصل متوسط سعر برميل النفط الخام العالمي إلى 99 دولارا خلال العام، مع افتراض تقديرات موحدة لزيادة حجم انتاج النفط الكويتي خلال الاعوام (2022 ـ 2026) ومن ثم تم تطبيق 3 سيناريوهات بافتراض انخفاض اسعار النفط الخام العالمية وتأثيرها على أداء المؤشرات الاقتصادية للكويت على المدى المتوسط، فقد شدد على أنه لا بد من اشراك القطاع الخاص ليكون له دور فعال في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني، والذي مازال دوره هامشيا، إذ لا بد من ان يشهد نهضة واسعة وكبيرة ليتسنى له قيادة النشاط الاقتصادي في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم وهو ما تصبو إليه رؤية 2035.

السيناريوهات الـ 3

السيناريو الأول: افترض انخفاضا حادا في اسعار النفط العالمية لعام 2023 بنحو 47 دولار للبرميل ليعاود ارتفاعه خلال الاعوام التي تليها وتصل كحد أقصى 63 دولار للبرميل لعام 2026.

السيناريو الثاني: افترض انخفاض أسعار النفط العالمية لعام 2023 بنحو 60 دولارا للبرميل مع استمرار انخفاضها خلال الأعوام التي تليها بمقدار 10 دولارات للبرميل سنويا.

السيناريو الثالث: افترض ارتفاع اسعار النفط العالمية لعام 2023 إلى 100 دولار للبرميل لتنخفض خلال الاعوام التي تليها وتصل كحد أقصى الى 80 دولارا للبرميل لعام 2026.

الناتج المحلي

وأشار التقرير إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي، إذ شهد الاقتصاد الكويتي عجزا بنحو 21,53٪ في العام 2020، وقدر نموه بنحو 19,27٪ لعامي 2021 و2022، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ في السيناريو الأول حدوث نمو ضئيل بنحو 0,21٪. وفي السيناريو الثاني وجود عجز بنحو 6,60٪، أما في السيناريو الثالث فنلاحظ وجود نمو بنحو 2,91٪.

وأظهر التأثر الواضح للقطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي، إذ شهد القطاع النفطي عجزا كبيرا بنحو 39,19٪ في 2020، مع تقدير نموه بنحو 51,82٪ لعامي 2021 و2022، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ حدوث تراجع في جميع السيناريوهات، ففي السيناريو الأول يقدر عجزه بنحو 2,82٪، وفي السيناريو الثاني حدوث عجز كبير بنحو 21,25٪، أما في السيناريو الثالث فيشهد عجزا بنحو 0,60٪.

وشهد القطاع غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي، عجزا بنحو 6,68٪ في العام 2020، وقدر نموه بنحو 3,98٪ لعامي 2021 و2022، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ حدوث نمو متقارب في جميع السيناريوهات، ففي السيناريو الأول حدث نمو بنحو 5,13٪، وفي الثاني نمو بنحو 5,04٪، وفي الثالث يشهد نموا بنحو 5,23٪.

أسعار المستهلك

بين التقرير أنه على مستوى معدلات التضخم بالكويت، شهدت الارقام القياسية لأسعار المستهلك استقرارا في عام 2020 خلال جائحة كورونا، الا انه قدر ارتفاعها بنحو 1,41٪ في عامي 2021 و2022 على أن تبلغ ذروتها في الربع الثالث من العام 2022 بنحو 2,8٪، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ في السيناريو الأول انخفاض معدل التضخم لما دون الصفر بنحو 0,06٪، وفي السيناريو الثاني انخفاضه لما دون الصفر بنحو 0,26٪، أما في الثالث فأظهر ارتفاعه بنحو 0,11٪.

ميزان المدفوعات

وعلى مستوى ميزان المدفوعات، فقد حقق نموا في العام 2020 بما يعادل 212,82٪ وقدر نموه لعامي 2021 و2022 بنحو 156,9٪، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ في السيناريو الأول حدوث تراجع بنحو 3,54٪ وفي الثاني تراجع بنحو 5,65٪، وفي الثالث تراجع بنحو 2,51٪.

وشهد الحساب الجاري تقلصا في العام 2020 بما يعادل 32,28٪، وقدر نموه في عامي 2021 و2022 بنحو 86,88٪، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ في السيناريو الأول حدوث تراجع بنحو 1,54٪، وفي الثاني تراجع بنحو 35,52٪، وفي الثالث تراجع بنحو 4,77٪.

وسجل الحساب المالي الذي يقيس الفارق بين صافي الموجودات والمطلوبات المالية تراجعا في العام 2020 بما يعادل 24,92٪ وقدر نموه في عامي 2021 و2022 بنحو 46,16٪، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ في السيناريو الأول حدوث تراجع بنحو 75,89٪، وفي الثاني نمو بنحو 25,43٪، وفي الثالث تراجع بنحو 5,45٪.

وعلى صعيد الحساب الرأسمالي والذي يتضمن التحويلات الرأسمالية بين الكويت وبقية العالم، فقد سجل نموا في العام 2020 بما يعادل 878,06٪ وقدر نموه في عامي 2021 و2022 بنحو 37,08٪، وعلى المدى المتوسط، يلاحظ في السيناريو الأول حدوث تراجع بنحو 4,30٪، وفي الثاني تراجع بنحو 18,00٪، وفي الثالث تراجع بنحو 3,11٪.

ملخص نتائج السيناريوهات

	سنة فعلية	متوسط السنوات التقديرية بناءً على الوضع الراهن	متوسط السنوات التقديرية بعد تطبيق السيناريوهات		
	2020	2022-2021	2026-2023		
			سيناريو (1)	سيناريو (2)	سيناريو (3)
القطاع النفطي					
سعر خام برنت العالمي (US$pb)	41.76	84.96	58.48	45.48	88.75
إنتاج النفط الكويتي (ألف برميل في اليوم)	2427.63	2426.92		2525.34	
الناتج المحلي الإجمالي					
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو %)	-21.53	21.26	0.21	-6.60	2.19
القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو %)	-39.13	51.82	-2.82	-21.25	-0.60
القطاع غير النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو %)	-6.68	3.98	5.13	5.04	5.23
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك					
التضخم مقاساً بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (معدل النمو %)	0	1.41	-0.06	-0.26	0.11
ميزان المدفوعات					
إجمالي ميزان المدفوعات (معدل النمو %)	212.82	156.90	-3.54	-5.65	-2.51
الحساب الجاري لميزان المدفوعات (معدل النمو %)	-32.28	86.88	-1.54	-35.52	-4.77
الحساب المالي (الصافي) (معدل النمو %)	-24.92	46.16	-75.89	25.43	-5.45
الحساب الرأسمالي (الصافي) (معدل النمو %)	878.06	37.08	-4.30	-18.00	-3.11

الأسعار مستمرة في الزيادة.. لأعوام

جاءت التقديرات بمواصلة ارتفاع اسعار الايجارات وشراء المركبات والأثاث والصيانة المنزلية والسجائر والمشروبات غير الكحولية خلال الاعوام القادمة، وان يشهد قطاع النقل عدم استقرار في الاسعار.

فيما تشهد اسعار الملابس وملبوسات القدم والطعام والثقافة والترفيه والفنادق والمطاعم والصحة والتعليم ووسائل التواصل انخفاضات متتالية على مر الأعوام.

خلال 2022/2021 .. و5 وزارات لا يمكنها تغطية المبالغ المصروفة على الحساب وفق أبواب مصروفات الميزانية

جهود فعالة لمعالجة حسابات العهد.. «المالية» سوّت 1,44 مليار دينار منها

- 516,76 مليون دينار لـ «العلاج بالخارج».. و189,63 مليوناً مخصصات المرضى والمرافقين
- 48,5 مليون دينار الخدمات الصحية للطلبة والمبعوثين.. 13,42 مليوناً للعاملين بالمكاتب الخارجية

علي إبراهيم

كشفت أرقام رسمية، اطلعت عليها «الأنباء»، عن أن الحكومة ممثلة في وزارة المالية أبدت مرونة وقدرة فائقة في التعامل مع حساب العهد، حيث تمكنت خلال العام المالي المنصرم 2022/2021 من تسوية 1,44 مليار دينار من المبالغ المقدر تحميلها على هذا الحساب، وذلك عبر قانون النقل بين أبواب ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.

وأجاز نص القانون رقم 47 لسنة 2022 الخاص بالنقل بين أبواب ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية لوزير المالية نقل مبلغ 1,44 مليار دينار من وفر اعتمادات أبواب المصروفات للسنة المالية 2022/2021 إلى أبواب الميزانية الأخرى فيما بين الوزارات والإدارات الحكومية، وكذلك النقل من مبلغ الوفر في اعتماد نفس الباب فيما بين الوزارات والإدارات الحكومية، شريطة ألا يترتب على ذلك زيادة في جملة الاعتمادات الواردة بقانون ربط ميزانية السنة المالية 2022/2021 مع الالتزام بالبنود والأنواع المقرر إجراء المناقلات المالية إليها.

ويسعى هذا القانون إلى تلافي ملاحظات الجهات الرقابية المسجلة على الوزارات والإدارات الحكومية والمتعلقة بتضخم أرصدة حساب الأصول المالية المحلية والأجنبية (العهد سابقا)، وذلك من خلال تسوية أكبر مبلغ ممكن منه خلال السنة المالية 2022/2021، حيث لاتزال أرصدة هذا الحساب متضخمة رغم الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية لارجاعه إلى مستوياته الطبيعية بعدما لم تتقيد عدد من الجهات الحكومية بالصرف في حدود الاعتمادات المقررة لها في ميزانيتها في سنوات مالية سابقة.

وحدد القانون 5 جهات حكومية لا يمكنها تغطية المبالغ المصروفة على حساب العهد حسب أبواب مصروفات الميزانية بقيمة إجمالية تصل إلى 926,37 مليون دينار، استحوذت وزارة الدفاع على 37,04 مليون دينار منها، ووزارة الخارجية بلغت حصتها 46,87 مليون دينار، و55,36 مليونا لوزارة التربية، و787,09 مليون دينار لوزارة الصحة.

وأظهر تفصيل أنواع وبنود مصروفات ميزانيات الجهات الحكومية التي لا يمكنها تغطية المبالغ المصروفة على حساب العهد موزعة على الجهات الحكومية بنودا متعلقة بالعلاج بالخارج وخدمات تقدمها وزارة الصحة، حيث جاء المبلغ المطلوب لبند «الخدمات الصحية بالخارج ـ مواطنين» بقيمة تصل إلى 516,76 مليون دينار، أما بند الخدمات الصحية بالخارج ـ مخصصات المرضى والمرافقين بـ 189,63 مليون دينار، بينما بلغت الخدمات الصحية بالخارج ـ طلبة ومبعوثين ما قيمته 48,5 مليون دينار. و13,42 مليون دينار لعقد العاملين في البعثات والمكاتب الخارجية.

وحدد القانون 5 جهات حدث فيها عجز مالي بالباب الأول للمصروفات، الخاص بتعويضات العاملين، بقيمة إجمالية تصل إلى 517,6 مليون دينار، حيث سجلت وزارة الداخلية عجزا بـ 224,8 مليون دينار، ووزارة الإعلام عجزا بـ 36,3 مليون دينار، ووزارة التربية بـ 98,37 مليون دينار، ووزارة الكهرباء والماء بـ 100,64 مليون دينار، ووزارة الأوقاف بـ 57,46 مليون دينار.

5 قواعد مالية في صرف «البدل النقدي» و«الصفوف الأمامية»

حدد قانون ربط ميزانية السنة المالية الحالية 2022 /2023 نحو 5 قواعد يجب على الجهات الحكومية الالتزام بها في شأن البدل النقدي لرصيد الإجازات ومكافأة الصفوف الأمامية.

وفي شأن بدل الإجازات، أكد القانون أنه يتوجب عرض المعاملات الناتجة عن بيع رصيد الإجازات لكل حالة على مراقبي شؤون التوظف للتأكد من الاستحقاق، كما يتوجب على وحدة الرقابة المالية بالجهة التأكد من سلامة الصرف، كما لا يجوز النقل من بدل نقدي أثناء الخدمة (مدني) لتعزيز بنود المكافآت، ويجوز بعد موافقة وزارة المالية النقل من الوفر الناتج في بنود الباب الأول إلى بند بدل نقدي أثناء الخدمة لتعزيز الصرف عليه في نهاية السنة المالية.

ولجهة مكافأة الصفوف الأمامية، قضى القانون بعدم جواز صرف القيمة الخاصة بالمكافأة إلا بعد توقيع إقرار وتعهد من المستفيد منها بأنه اطلع على قرار مجلس الوزراء رقم 686 لسنة 2020 وأن حالته مستوفية للمعايير، وتوقيع المسؤول المباشر والوكيل المساعد على استيفاء الموظفين المستحقين للمعايير، وعدم قيام الجهة بالصرف إلا بعد استيفاء كل المعايير وأخذ موافقة وزار ة المالية على الصرف.